دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية

ملخص

تزايد النقاش حول مناطق التبادل الإقليمية مع توالي فشل مفاوضات تحرير التجارة متعددة الأطراف في كل من سياتل، الدوحة وتقييم المكاسب المحتملة من التكتلات الإقليمية و كذا الاستفادة من القيم المضافة والمزايا التي قد تنشئها، لتحفيز التنمية الاقتصادية وترقية المبادلات التجارية و تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي .

أدى الاهتمام المتزايد بالتكتلات الاقتصادية إلى طرح العديد من التساؤلات حول التوزيع العادل لمكاسب التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وكذا تمركز النشاطات الاقتصادية في مناطق معينة دون غيرها، ما يحقق معدلات نمو متفاوتة داخل المنطقة التكاملية الواحدة، وهو ما جاءت به الجغرافية الاقتصادية الجديدة التي تلتقي مع نظرية النمو الداخلي في جوانب عديدة من بينها تحسين نموذج الإنتاج ، تبادل المعلومات و كذا تطوير البنية التحتية.

جمال الدين العاقر

أ.د. **شمام عبد الوهاب**

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة 2
الجزائر

Abstract

The debate concerning the areas regional exchanges had grown with the succession of failed negotiations about polygonal trade liberalization in all of Seattle, Doha and about assessing the potential gains from the regional integration as well as to profit of the added values plus the advantages that may be established by it, to stimulate economic development and improve the trade and prosperity of the Member States in economic integration.

مقدمة

يتضح للباحث في الاقتصاد الدولي مدى التفاوت في توزيع النشاطات الاقتصادية ومستويات التنمية الاقتصادية بين مختلف بلدان العالم، إذ يتركز الإنتاج في أقاليم دون غيرها مما جعلنا نتعايش مع حقيقة أن التنمية لا تسفر عن الازدهار الاقتصادي في كل مكان و في الوقت نفسه.

أصبحت إشكالية التنمية واضحة و يبقى الحل صعب المنال مما يحتم على الدول النامية إيجاد طريق الخلاص من التحديات المستقبلية للاقتصاد النامي وذلك بالعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر2014 .

The growing interest in economic corporation had drove to ask many questions regarding the impartial distribution of the gains of foreign trade between Member States as well as the concentration of economic activities in certain areas excluding the others, which achieve varying growth rates within the same complementary region, that's what had been brought by the new geographic economy that converge with the theory of endogenous growth in many aspects , as improving the production model , exchanging information and so developing infrastructure.

تحاول النظرية الاقتصادية تقديم تفسيرات وإجابات لهذه التساؤلات عن طريق تفسير اختلافات مستويات التنمية الاقتصادية من خلال ربطها بالتكامل الاقتصادي.

إذ تنبهت مختلف دول العالم ومناطقه الإقليمية في عصرنا هذا إلى أهمية التكامل الاقتصادي في بناء اقتصادياتها وصار من الصعب على بلد بمفرده تحقيق نمو اقتصادي وتطور اجتماعي متسارع في عصر التكنولوجيا المتقدمة، وما يتطلبه ذلك من امتلاك للمهارات البشرية والموارد المالية وموارد أولية متنوعة وأسواق كبيرة لتصريف المنتجات، فالإمكانيات الذاتية وحدها أصبحت غير كافية ولا يمكنها أن تحقق تقدما للدول دون تكتل اقتصادي مبني على أسس واضحة.

وهو ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي: **ما دور التكتل الإقليمي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في المنطقة التكاملية ؟**

للإجابة على هذا التساؤل سنحاول تغطية الأسئلة الفرعية الآتية:

* كيف يؤثر التكامل الاقتصادي في العملية التنموية؟
* ما أهم نظريات النمو الحديثة (النمو الداخلي)؟
* ما علاقة التكامل الاقتصادي بالنمو الاقتصادي ؟

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي وأثره على العملية التنموية

تنبهت دول العالم إلى أهمية التكامل الاقتصادي في بناء الاقتصاد، إذ يصعب على بلد مواجهة المخاطر المستجدة بمفرده، ما يدفعه إلى المشاركة في تكتلات إقليمية وغير إقليمية تجمع بين دول متفاوتة التطور، أو ما يعرف بالتكامل الاقتصادي كتدبير تحتال به الدول لتحقق النمو والتنمية الاقتصادية ، فما هي المفاهيم المختلفة للتكامل الاقتصادي؟

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي: تنوع المفاهيم حسب اتفاقيات التكامل ووجهات النظر

اختلفت تعاريف التكامل الاقتصادي بتباين وجهات نظر الاقتصاديين حول نوع ودرجات اتفاقيات التكامل القائمة بين مختلف الدول، وعليه لتحديد مفهوم عام للتكامل الاقتصادي سنستعرض تعريفات اقترحها بعض رواد الفكر الاقتصادي التكاملي:

- الاقتصادي تبرغن J. Tinbergen

- الاقتصادي بيلابالاسا B. Balassa
- الاقتصادي جوخار ميردال G.Myrdal

ينظر "تبرغن" إلى تحرير التجارة بين مجموعة من الدول كوسيلة لتحقيق عامل تساوي أسعار عناصر الإنتاج شريطة توفر مجموعة من العوامل تتلخص في سيادة المنافسة الكاملة، تشابه أنماط الطلب العالمي، غياب عنصر نفقات النقل وكذا تشابه دوال الإنتاج عالميا، فيرى أن التكامل الاقتصادي يعني إيجاد أحسن السبل للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات أمام هذا التعاون.(1)

يعرف "بيلا بالاسا" في كتابه نظرية التكامل الاقتصادي أنه تنسيق ونوع من الإدارة (as a process and as statue of affairs) فهو تنسيق لأنه يقوم على معايير هدفها إلغاء التمايز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المختلفة، و هو نوع من الإدارة المتمثلة في إلغاء الصور المتباينة للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية.

أما "ميردال" فيرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم (2) ، فالتكامل الاقتصادي هو تلك العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تزال بموجبها جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتحقق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل على المستوى الإقليمي.

أخيرا يمكننا تعريف التكامل الاقتصادي بأنه عملية إلغاء كافة أشكال التمييز بين الوحدات الاقتصادية لدول مختلفة تجمعها علاقات تبادلية قائمة على التنسيق الطوعي والإداري، بهدف تحقيق المنفعة المشتركة ، تجسده إقامة مؤسسات تكاملية فوق قومية supranational تكون قراراتها واجبة التنفيذ .

المطلب الثاني: الآثار التنموية للتكامل الاقتصادي: تباين بين الآثار الساكنة والديناميكية.

يفترض أن تحدث اتفاقيات التكامل تغيرات عميقة في اقتصاد الدول الأعضاء حتى تقترب في النهاية إلى تشكيل اقتصاد واحد عن طريق تحمّلها واستفادتها من آثار التكامل التي يمكن مصادفتها في إحدى مراحل التكامل الاقتصادي خاصة مرحلة إقامة إتحاد جمركي.

أولا: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي: خلق وتحويل التجارة، والأثر الاستهلاكي.

قامت النظرية التقليدية للإتحاد الجمركي بتحليل الآثار المترتبة عن إقامة إتحاد جمركي خاصة جانب تخصيص الموارد في الدول الأعضاء بالإتحاد، يعود الفضل إلى "فينر" Viner 1850 الذي وضح أنه لا ينتج بالضرورة عن الإتحاد الجمركي زيادة في رفاه الدول الأعضاء وإنما يعتمد الرفاه على أثر خلق التجارة وأثر تحويلها فالأول يزيد من رفاه الدول والثاني ينقصه. (3)

1. خلق التجارة : الاستخدام الأمثل لموارد التكتل:

يرى فينير " أن قيام التجارة بين دولتين وإزالة الرسوم الجمركية على الواردات البينية يؤدي إلى تركز الإنتاج في الدولة المتمتعة بميزة نسبية نتيجة انخفاض النفقات أي سيتم نقل إنتاج سلعة ما من الدولة ذات التكلفة الأعلى محليا إلى الدولة العضو ذات التكلفة الأقل، ما يعني خلق التجارة وأثره الإيجابي في استخدام أفضل لمجموع موارد أعضاء الإتحاد.

2. تحويل التجارة: ضرورة التكامل أم التنافس.

يحدث أثر تحويل التجارة عند جنوح الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى من بقية العالم إلى السلع و الخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدولة العضو في الاتحاد نتيجة اعتماد إتحاد جمركي.

وافق كل من جيرس نظرية "وايبر" و "لوسن" في التكامل الاقتصادي وتابع الدراسة النظرية التي بدءها فينر تحت افتراضات مختلفة. (4)

برهن" ليبسي " Lipsy من خلال نموذجه عدم صحة فرضية " فينر " Viner القائمة على أن الدول الأعضاء لابد أن تكون متنافسة وليس متكاملة، بل وأثبت عكس ذلك من خلال نموذجه، فتحقيق المنافع يقترن مباشرة بوجود تكامل أو تقاطع بين السلع المنتجة والمحمية في الدول الأعضاء. (5)

في حين يرى "جونسون " Johnson أن تحويل التجارة يتم عن طريق عنصرين: الأول، إلى منتج مرتفع التكلفة داخل الإتحاد، ويتمثل الثاني في التجارة الجديدة التي تقوم بين أعضاء الإتحاد نتيجة ما يحدث من تغيرات في كل من الاستهلاك والإنتاج ما يؤثر إيجابا على الرفاه الاقتصادي للدول الأعضاء. (6)

3. الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي: تزايد الاستهلاك الداخلي للسلع المحلية للدول الأعضاء.

يقصد به العلاقة الطردية بين زيادة نصيب التجارة الداخلية (سواء السلع المحلية أو المستوردة من الدول الأعضاء) في الاستهلاك ونتائج الاستهلاك الإيجابية، أي إقبال المستهلك على بضائع الدول الأعضاء مستبعدا دولا خارج الإتحاد .

يحتمل أن تسود آثار الاستهلاك الإيجابية، إذا استبدل المستهلك سلع دولة مشتركة ببضائع محلية بدل أن يستبدلها بمنتجات أجنبية وبافتراض التغيرات في هيكل التجارة تكون آثار الاستهلاك الإيجابية أكبر كلما كبرت الفوارق الابتدائية في معدلات أسعار السلع موضوع التبادل بين الدول الأعضاء، في حين تقل آثار الاستهلاك السلبية.

ثانيا :الآثار الديناميكية (الحركية): المنافسة، وفورات الإنتاج وزيادة الاستثمار.

تعمل اتفاقيات التكامل الاقتصادي على إبراز آثار حركية عديدة يتجاوز تأثيرها مستوى الرفاه الاقتصادي لتصل إلى التأثير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي ، أهمها :

1.أثر المنافسة: تفعيل الموارد وتحسين الإنتاج.

تتلخص أهم الآثار الديناميكية في تلك المترتبة على اتساع نطاق المنافسة داخل اقتصاديات الدول الأعضاء في الدرجة التكاملية القائمة. (7)

تزيد حرية دخول الدول الأعضاء في الإتحاد إلى أسواق جميع الأعضاء من حدة المنافسة بين المنتجين ورفع الكفاءة الإنتاجية و بالتالي الكفاءة الاقتصادية للصناعات المحمية (قبل تكوين الإتحاد) بعد إقامة اتفاقية تكامل اقتصادي.

حسب" بيلابالاسا " غياب الأوضاع الاحتكارية والشبه احتكارية يساعد على زيادة الاستعمال الفعال للموارد ويحفز إيجاد تحسينات في طرق الإنتاج. في الوقت نفسه قد ترفع الزيادة في متوسط حجم الشركة من مبلغ نفقات البحث ويحتمل أن تظهر وفورات البحث الكبيرة في الشركة و في مستوى الاقتصاد الوطني كذلك. (8)

نفس ما حدث على مستوى الإتحاد الأوربي من إعادة هيكلة الصناعات والمؤسسات وكذا تشكيل اندماجات وقيام تحالفات بين العديد من المؤسسات الأوربية.(9)

2- أثر وفورات الإنتاج : (10) **استغلال الوفورات الداخلية.**

سيتيح التكامل الاقتصادي استغلال الوفورات الداخلية للشركات التي لم تظهر من قبل بسبب حجم السوق المحدود، ولا يمكن الحصول على مثل هذه المكاسب إذا كانت الاقتصاديات الوطنية المتكاملة من الاتساع بدرجة كافية لاستغلال جميع موارد الوفورات الداخلية السابقة للتكامل.

3- زيادة الاستثمار : توسيع السوق واستقطاب الاستثمار.

تعمل اتفاقيات التكامل على توسيع الأسواق الداخلية ما يولد فرص جديدة وزيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، توسيع الطاقة الإنتاجية، تزايد التخصيص ويرتفع بذلك الدخل القومي فيزداد معه الادخار والاستثمار.

المبحث الثاني: نظريات النمو الحديثة (النمو الداخلي)

ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، حاول من خلالها جل الاقتصاديين تفسير هذه الظاهرة وإبراز أهم عواملها ومحدداتها من خلال صياغة مجموعة من النماذج والنظريات التي تزامنت مع تطور هذا المفهوم خلال الحقبات الزمنية المختلفة.

ظهرت هذه النظريات في منتصف الثمانينات انطلاقا من أبحاث كل من "بول رومر " (Paul Romer) سنة 1986 و "روبرت لوكاس "(Robert Lucas) سنة 1988 موفرة إطارا نظريا لتحليل النمو الاقتصادي الداخلي أي النمو المستمر للناتج الذي يحدده النظام الخاص بعملية الإنتاج ، كما خرجت عن نطاق ما جاء به النموذج النيوكلاسيكي (سولو صوان) خاصة فيما يتعلق بكون العامل التكنولوجي عامل خارجي .

المطلب الأول: تراكم المعرفة من الخبرة والاكتشاف.

أول نموذج للنمو الداخلي تم اقتراحه من طرف الاقتصادي"رومر" Romer سنة 1986، الذي يعتبر النمو الاقتصادي نتاج معطيات ومدخلات داخلية للنظام الاقتصادي (11)، يقوم هذا النموذج أساسا على تراكم المعرفة و كذا أثر الخبرة في تحقيق النمو الاقتصادي انطلاقا من المقاربتين التاليتين: (12)

التعلم عن طريق الممارسة : (learning by doing) حسب هذه المقاربة ترفع المؤسسة من مخزون رأسمالها الطبيعي وتتعلم كيف تنتج بفعالية، يرجع الأثر الايجابي للخبرة في الإنتاج إلى الخبرة في التمرن **والممارسة**.

- **المعرفة أو التكنولوجية المكتشفة** في كل مؤسسة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد وبالتالي يسهل الحصول عليها من قبل معظم المؤسسات وبتكاليف منخفضة نسبيا من خلال ميكانيزمات انتشار المعلومة .

المطلب الثاني: دور الدولة في النمو الاقتصادي: (13) **أهمية البنى التحتية.**

مما رأينا سابقا لا تولي النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي أي أهمية لدور الدولة في عملية النمو، ويتضح ذلك جاليا في أعمال "سولو " 1956 ، وكذا نظرية النمو المثالي لكل من " كوبمن و كاس" (Cass and Koopmans (1965 ، ليتم إبراز أهمية دور الدولة في عملية النمو من خلال أعمال " روبرت بارو " (Robert. J. Barro) الذي وضح دور البنى التحتية في تسهيل نشاط القطاع الخاص ودور ذلك في عملية النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: عمليات البحث والتطوير: دور الابتكار

يتعلق الأمر بتحديد آثار التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال نمذجة صيرورة، مسارات ظهور الابتكارات التكنولوجية في الاقتصاد، في هذا الإطار تعد نماذج كل من "رومر " الذي اعتبر خاصية المعرفة التكنولوجية كسلعة اقتصادية، "كروسمان وهالبمان " Grossman and Helpman (1991) اللذان بينا التأثير الكبير للابتكارات على الاستهلاك، "آنيون وهويت " Philippe Aghion et Peter Howitt (1992) اللذان تطرقا لدور الابتكارات في تحسين رؤوس الأموال، تعد هذه النماذج الثلاثة الإطار التأسيسي لهذه المقاربة .

المطلب الرابع: رأس المال البشري: أثر التعليم.

يقصد به مخزون معرفة ذو قيمة اقتصادية معينة، اهتم العديد من الاقتصاديين بالعامل البشري من أهم أعمالهم نجد أعمال "منسر Mincer 1958 " ، أعمال "شولتز Schultz 1961 " وخاصة أعمال "بيكر Becker 1964 " الذي يعود له الفضل في وضع الإطار النظري لنظرية رأس المال البشري

استلزم الأمر أكثر من ثلاثة عقود لوضع نظرية رأس المال البشري استخدمت في نماذج التوازن الجزئي (14) ، وكذا نماذج التوازن الكلي التي أولت للتعليم دورا هاما في تطور الاقتصاد، وكذا تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي المرجوين .

المبحث الثالث :العلاقة بين التكامل الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

يعد التكامل الاقتصادي أحد أهم الوسائل المستخدمة لتحقيق الرفاه الاقتصادي لمجموعة الدول الأعضاء، فالعلاقات التكاملية بين مجموعة من الدول مهما كانت ضعيفة أو قوية تتيح بالتأكيد تحقيق النمو والتنمية المرجوة أكثر مما لو قامت هذه الدول بإتباع سياسات لتحقيق هذا الهدف بشكل منفرد.

سيمنح التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء الاستفادة من المزايا النسبية لتقسيم العمل ما يجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويزيد من رأس المال المتاح، يرفع العوائد الاقتصادية ويخفض تكاليف الإنتاج.

المطلب الأول :التقارب في نظرية النمو الداخلي: تسريع وتيرة النمو وزيادة حجمه.

تعددت الدراسات التي حاولت تفسير اختلاف معدلات النمو الاقتصادي وتوضيح اتجاهات التقارب والتباعد بين مختلف البلدان، مثل دراسة كل من "بارو" 1991، و"سالا مارتن" Sala-i-Martin, 1997 و"كلينون و رودريغ " Klenow, Rodriguez (1999)، "ونغ " Wong (2001) . (15)

أحدثت الثورة الصناعية والاستعمار قدرا كبيرا من التباعد، ففي الفترة بين بداية القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، زادت الهوة بين متوسط نصيب الفرد

من الدخل في الشمال والجنوب الأقل نموا، تباطأ هذا التباعد بعد الحرب العالمية الثانية مع نهاية الاستعمار إلا أن فجوة الدخل النسبية ظلت مستقرة في المتوسط بين عامي 1950 و 1990 ولكن على مدى العقدين الماضيين نما نصيب الفرد من الاقتصاديات المتقدمة، بالرغم من وقوع الأزمة الآسيوية في الفترة 1997-1998، وزادت وتيرة النمو في الأسواق الصاعدة في التسعينات تتبعها وتيرة متسارعة للنمو في البلدان الأقل نماء مع انتهاء القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.(16)

يرتبط مفهوم التقارب الاقتصادي بنظرية النمو النيوكلاسكية، يشير في غالب الأحيان إلى تقارب متوسط دخل الفرد لكل دولة من دول مجموعة اقتصادية معينة اتجاه المتوسط العام لدخل الفرد لدول المجموعة (Robert. J. Barro. 1990) خاصة إذا كانت الاقتصاديات متماثلة، لها نفس التفضيلات والتقنيات التكنولوجية المستخدمة ما يحقق نمو أسرع وأكبر للاقتصاديات النامية من نظيرتها المتقدمة.(17)

المطلب الثاني: نظرية أقطاب النمو والتباين بين الشمال والجنوب.

في الخمسينيات من القرن الماضي، حاول بعض الاقتصاديون الكلاسيك إدماج العامل المكاني والجغرافي في نظرياتهم، من بينهم فرنسوا بيرو" François Perroux" السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو، وعن ظاهرة مراكز النمو يوضح بيرو أن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة تتمتع بأسواق تصريف مهمة، ينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار إيجابية . لا تتحدد مراكز النمو هذه بالصناعة المحفزة فقط بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، غالبا ما يكون هذا المركز مدينة مجهزة بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية وإدارية.

قام "بيرو" بتطوير حيز مجال القوى عندما لاحظ أن النمو لا يظهر فقط بمكان واحد ولا بوقت واحد، بل يظهر من نقاط أو أقطاب بكثافات مختلفة تعمل على نشر وتقريب التنمية فيما بينها غير أنه اعتبر القطب مشروعا اقتصاديا وبالتحديد صناعيا دون النظر إلى عامل المكان الجغرافي، نتيجة اعتماده المفاهيم الاقتصادية ل "شومينر" المعتقد أن زيادة حجم المشروع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مدخلاته مما يولد طلبا على مخرجات مشاريع اقتصادية متعددة وبالتالي دفع القوى الإنتاجية لتلك المشاريع إلى زيادة وتجديد إنتاجها لتلبية طلب ذلك المشروع الزائد حجمه والمتنوعة مدخلاته فتعمل القدرة التجديدية للمشاريع الأخرى على خلق حركة واسعة من التبادل والتكامل البيني.

أما بخصوص الأشكال المختلفة لظواهر مراكز النمو بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة، في الأولى تحدث عملية النمو في المحاور الرئيسية مثل المناطق المحيطة بنهر الراين و نهر السين وحول البحيرات الأمريكية الكبرى. أما النقاط خارج هذه المحاور يوجد فيها نمو لكنها لا تلعب إلا دورا جزئيا وبسيطا في تحقيق النمو في

المنطقة التي تضم لديها النقاط المذكورة. أما في البلدان المتخلفة المدينة مركز لتغير الهيكل، فهي مجال للتعامل النقدي، يكثر فيها العمل المأجور وتمثل مركزا لعدم التوازن، ضف إلى ذلك حدوث هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج في البلدان المتخلفة نتيجة ارتفاع استهلاك السلع المستوردة أو الاستثمارات في الخارج. أما في البلدان المتطورة فهروب رؤوس الأموال يكون من منطقة إلى أخرى ضمن الدولة الواحدة .

جاء في ما بعد كل من " سيردل وهرشمات " وغيرهم ليركزوا على الجانب الجغرافي للتنمية الاقتصادية، حيث انطلق "ميردال " في تطويره للنظرية من نقطة الحيز الجغرافي التي أغفلها " بيرو".

المطلب الثالث: الجغرافية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي:

أولا :تطور مفهوم الجغرافيا الاقتصادية: من إدراج العامل المكاني إلى ميلاد الجغرافيا الاقتصادية.

تميز إدراج العامل المكاني في التحليل الاقتصادي بصورة بطيئة، فحسب النظرية الكلاسكية للتجارة الدولية، يعد العامل المكاني كدعامة حيادية لتموقع العاملين والنشاطات الاقتصادية، في القرن التاسع تطرقت المدرسة المكانية الألمانية بريادة Von Thunen ، إلى الجانب المكاني بحصره كمنطقة متجانسة لوسائل النقل والمواصلات، ما استلزم نهاية العشرينات من القرن العشرين لإدماج العامل المكاني كمعلم استراتيجي يحدد سلوكات المتعاملين من خلال منشورات Hotelling سنة 1929.

ـ لقد ظهر تعبير الجغرافية الاقتصادية Economic Geography لأول مرة عام 1886 عندما استقدمه العالم الألماني جونز "Gons" ليفصلها عن الجغرافيا التجارية Commercial Geography التي اهتم كتابها أمثال ريتر"Ritter "و تولو حول دراسة إنتاج المحاصيل الرئيسية في العالم وتجارتها الدولية متبعين منهجا إحصائيا يعتمد على الوصف دون الاهتمام بالعوامل الجغرافية المؤثرة في الإنتاج والتسويق .(18)

بعد ذلك أخد مبدأ السببية يسود منهج البحث في الجغرافيا الاقتصادية ليفسر على ضوئه نشوء الصناعة في مكان ما وارتباطه بوجود مصادر الثروة المعدنية أو الطاقة المحركة في نفس المكان، وبعد مبدأ السببية ظهر مبدأ آخر أوسع وأشمل: مبدأ التفاعل المتبادل بين المكان الطبيعي (بما في ذلك كل ظروفه الطبيعية والإنسان. ظهر هذا المبدأ بوضوح في آراء الأستاذين الألمانيين "لونجنر وهاسنجنر" ابتدع الأول مصطلح الإقليم الاقتصادي وعرف الأستاذ مالرتي "H.H Malarty" الأقاليم الاقتصادية على أنها مناطق جغرافية تتفق فيما بينها لكونها في نفس مرحلة التقدم الاقتصادي. (19) وضح "هاسنجر" هذه الفكرة مؤيدا مصطلح الإقليم الاقتصادي قائلا: أن مهمة الجغرافيا الاقتصادية هي دراسة العلاقة بين الاقتصاد والمكان الجغرافي يجب أن يكون هدفها تقسيم الأرض إلى أقاليم اقتصادية، ودراسة أشكال ومميزات هذه الأقاليم.

(20)

ليعود الحديث عن الجغرافيا الاقتصادية سنة 1991، عام نشر المقال المؤسس لهذه النظرية لصاحبه "بول كريغمان" "Paul Robin Krugman "بعنوان :"الإيرادات المتزايدة و الجغرافيا الاقتصادية" ليصبح بمثابة شهادة ميلاد الجغرافيا الاقتصادية الجديدة، كإطار تحليلي جديد قائم على أربعة تيارات اقتصادية متباينة. يتجلى مصدر الإيحاء الأقدم في الاقتصاد الصناعي، لتتطور في خضم منافسة غير كاملة، تنوع بإضافة بول كريغمان معطيات جديدة متعلقة بإدخال نظريات التجارة الدولية، ليتم في الأخير إثراء هذه النظرية بمحاكاتها لنظريات النمو الداخلي واستخدام مصادره المختلفة كتراكم المعرفة لـArrow, Romer 1990، العامل البشري، المنشآت العمومية، البحث والتطوير.

ثانيا: مفاهيم الجغرافيا الإقتصادية: تعدد واختلاف.

تعددت تعاريف الجغرافيا الاقتصادية واختلف الجغرافيون في وضع تعريف محدد لها وقد عرفها "شيستولم" "Chisholm " على أنها دراسة الظروف الجغرافية المؤثرة في إنتاج السلع ونقلها وتبادلها (21) ، كما يقترح E.Shan في كتابه جغرافية العالم الاقتصادية أنها تدرس المشاكل التي تعترض كفاح الإنسان من أجل الحياة وتوزيع الموارد والأنشطة الاقتصادية المختلفة.(22)

أما "ماكندر" Mackinder " فيرى فيها العلم الذي يدرس إنتاج السلع وتوزيعها، وعمق جونز هذا التعريف فبالنسبة إليه الجغرافيا الاقتصادية هي العلم الذي يدرس العلاقة بين العوامل الطبيعية والظروف الاقتصادية ودراسة إنتاج الحرف والنشاط الاقتصادي. (23)

وحدد كل من بنجستون" Bengston "وخان روين" Yan Royen" مفهوم الجغرافية الاقتصادية بالاهتمام بدراسة الاختلافات والتباينات في التوزيع الجغرافي للموارد الأساسية لأقاليم العالم، وتأثير استغلال هذه الموارد من خلال التباين في الظروف الطبيعية، وتهتم الجغرافية الاقتصادية وفق آرائها في دراسة التباين في التطور الاقتصادي على الصعيد العالمي، وكذلك بالتبادل التجاري ووسائل النقل وطرق المواصلات العامة، وتأثير التطور الاقتصادي الإقليمي والظروف الطبيعية على تلك النشاطات. (24)

بدأ اهتمام علماء الاقتصاد بالجغرافية الاقتصادية، وأخذوا يدركون أهمية دراسة المقومات الجغرافية في الاقتصاد ليتأكد الالتحام بين بعض العلوم الجغرافية والاقتصاد، فتقدم دور الجغرافية الاقتصادية لتحتل مكانة مميزة في الدراسات الاقتصادية.

على ضوء كل هذا، يمكن القول أن الجغرافيا الاقتصادية هي فرع من الجغرافيا

البشرية يتناول دراسة الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية للبشر وكذا موارد الثروة الاقتصادية في البيئات المختلفة كتحليل، تعديل وتقويم في مجال الإنتاج والنقل والتوزيع والاستهلاك والمشكلات المرتبطة بهذه المكونات والعوامل المؤثرة فيها طبيعية كانت أم حضارية .

ثالثا : تحليل الجغرافيا الاقتصادية لعلاقة التكامل والنمو الاقتصاديين :

عجزت النظرية الاقتصادية عن تقديم الإجابات الفعالة عن التساؤلات المطروحة حول العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

يتعلق تحليل ميكانيزمات التكامل والنمو الاقتصاديين بمدى تقارب الجانبين النظريين للجغرافية الاقتصادية الجديدة لبول كريغمان ونظرية النمو الداخلي لكل من Romer وLucas .

تظهر آثار التكامل الاقتصادي على البلدان الأعضاء من خلال مفهوم خلق وتحويل التجارة ل"فينر"Viner" وما يصاحبها من آثار على تغير أنظمة أسعار التبادل والاستخدام الأمثل للموارد وكذا رفاه الدول الأعضاء، ليضيف فيما بعد كل من Meade (1955), Gehrels (1956-57), Lipsey (1957) أثرا إضافيا هو أثر الاستهلاك الناتج عن انخفاض الأسعار الذي يزيد الطلب على الاستيراد، هذه المقارنة التقليدية لم تتطابق مع ما يتحقق من تجارب تكاملية خاصة تلك التي عرفتها البلدان النامية.

لتأتي بذلك الجغرافية الاقتصادية الجديدة كإطار مناسب لدراسة التكاملات الاقتصادية باستخدام مجموعة من الميكانيزمات جعلت مفهوم الميزة المقارنة كمعطيات داخلية "Krugman (1981,1991,1995) Grossman and Helpman (1991); Venables (1995)"، تجاوزت مفاهيم النظرية التقليدية للمبادلات التي تفترض حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الذي يبقى في الواقع بعيد المنال خاصة مع تواجد تكاليف تعديل مرتبطة بتحويل وانتقال الموارد من قطاع إلى آخر ومن بلد إلى آخر .

الخاتمة

تبرز آثار التكامل الاقتصادي على البلدان الأعضاء من خلال مفهوم خلق وتحويل التجارة ل"فينر"Viner" وما يصاحبها من تغيرات في أنظمة أسعار التبادل والاستخدام الأمثل للموارد وكذا رفاه الدول الأعضاء و ما يصاحبه من دفع لعجلة النمو الاقتصادي .

عجزت النظرية الاقتصادية عن تقديم الإجابات الفعالة عن التساؤلات المطروحة حول العلاقة بين التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .ما يلزمنا اعتماد خلاصة الجغرافية الاقتصادية ونظرية النمو الداخلي في تحليل هذه العلاقة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية، إذ تعمد الميكانيزامات السابقة والمعطيات الجغرافية والاقتصادية إلى الأخذ بعين الاعتبار التكامل الاقتصادي الإقليمي ودوره في تحقيق النمو والتنمية

الاقتصادية.ويتحقق ذلك في ضوء ما جاءت به نظرية الجغرافية الاقتصادية من خلال أعمال بول كريغمان التي ترى أن الجغرافية عامل أساسي في تفسير التنمية الاقتصادية .

هوامش المادّة العلمية:

1. فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، الإسكندرية، 2003، ص7 .

2. سامي عفيفي حاتم،التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4،جامعة حلوان القاهرة، 2003، ص30.

3. C.A. Cooper , B.F. Massel , A new look at customs union theory , in the economic journal , vol 75 , n°300 , December 1965, p 742.

4. Bela Balassa , International Economic Integration , Richard D. Irwin editions , Homewood, IL , 1961.

5. Richard Lipsy , The theory of customs unions ; trade diversion and welfare economica , new series , vol 24, number 93. Feb 1955,pp 121-122.

6. Harvey .G. Johnson, The economic theory of customs unions , working paper , p136.

7. سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص95.

8- Bela Balassa , op.cit ,p 122.

9. Andrew Harrison , Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey , Business international et mondialisation ; vers une nouvelle Europe , éditions : De Boeck Université , Bruxelles , Belgique 2004, p 211.

10. Bela Balassa , op.cit ,p 121.

11. Paul Romer , The origins of endogenous growth , journal of perspectives , volume 8 , number I , Winter 1994 , p 3.

12. Ahmed Zakane , dépenses publiques productives , croissance à long terme et politique économique , Thèse de doctorat , université d'Alger , 2002/2003 p 6.

13. Ibid . p72 .

14. Ahmed Zakane, op.cit.p 69.

15. اتيل عبد الجبار الجومرد، نزار صديق الياس القهوجي، النمو الاقتصادي وتقدير معدل التقارب لمتوسط دخل الفرد بين البلدان للفترة 1990-2002، مجلة تنمية الرافدين العدد 95، مجلد 31 ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، 2009، ص112 .

16. كمال درويش ،الاقتصاد العالمي، التقارب والتكافل والتباعد، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2012 ، ص11 .

17. Robert Barro , Xavier Sala-i-Martin , Convergence , in journal of political economy n°100(2) , university of Chicago , 1992, p 22.

18. محمد خميس الزوكة، الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص30.

19. محمد رياض، كوثر عبد الرسول، الجغرافية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 18.

20. محمد خميس الزوكة، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

21. عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، ص 102.

22. عاطف علي، الجغرافية الاقتصادية المقدمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص 94.

23. ابراهيم أحمد سعيد، أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية، منشورات جامعة حلب، 1998، ص 102.

24. فتحي محمد أبوعيانة، الجغرافية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت 1984، ص ص 26-27 .